

المعايير الخاصة بموضوع التعامل مع طرف ثالث

Public Consultation Draft

مسودة للتشاور العام

تعد المعايير الخاصة بمواضيع معينة مكونا إلزاميا في الإطار الدولي للممارسات المهنية (Professional Practices Framework®) ، إلى جانب المعايير العالمية للتدقيق الداخلي (Mrofessional Practices Framework®) والإرشادات العالمية. يجب استخدام المعايير الخاصة بمواضيع معينة بالاقتران مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، والتي توفر الأساس الرسمي للممارسات المطلوبة.

توفر المعايير الخاصة بمواضيع معينة توقعات واضحة للمدققين الداخليين من خلال تحديد حد أدنى من خط الأساس لتدقيق موضوعات المخاطر المحددة. قد يتطلب ملف بيانات المخاطر في المؤسسة من المدققين الداخليين النظر في جوانب إضافية من الموضوع.

سيؤدي التوافق مع المعابير الخاصة بمواضيع معينة إلى زيادة الاتساق الذي يتم به تقديم خدمات التدقيق الداخلي وتحسين جودة وموثوقية خدمات التدقيق الداخلي ونتائجه. في النهاية، ترفع المعابير الخاصة بمواضيع معينة مهنة التدقيق الداخلي.

يجب على المدققين الداخليين تطبيق المعايير الخاصة بمواضيع معينة بما يتفق مع معايير التدقيق الداخلي العالمية. التوافق مع المعايير الخاصة بمواضيع معينة إلز امي لخدمات التأكيد ويوصى به للخدمات الاستشارية.

تنطبق المعايير الخاصة عندما يكون الموضوع واحدا مما يلى:

- ا موضوع مهمة محددة في خطة التدقيق الداخلي.
 - ب. موضوع تم تحديده أثناء أداء المهمة.
- ت. موضوع تم طلبه لاحقا ولم يكن مدرجا في خطة التدقيق الداخلي الأصلية.

يجب توثيق وحفظ الأدلة على أن كل شرط في المعايير الخاصة بمواضيع معينة قد تم تقييمه من أجل قابلية التطبيق. قد لا تنطبق بعض المتطلبات الفردية في بعض المهام. ولكن، إذا تم استبعاد بعض المتطلبات، فيجب توثيق الأساس المنطقي لذلك والاحتفاظ به كدليل علما أن التوافق مع المعايير الخاصة بمواضيع معينة إلزامي وسيتم تقييمه أثناء تقييمات الجودة.

الأطراف الثالثة

الطرف الثالث هو فرد خارجي أو مجموعة أو كيان تربطه بالمؤسسة علاقة عمل. قد يتم إضفاء الطابع الرسمي على علاقة الطرف الثالث من خلال عقد أو اتفاقية أو وسائل أخرى لتزويد المؤسسة بالمنتجات أو الخدمات. قد يختلف استخدام مصطلح "طرف ثالث" بناء على القطاع الاقتصادي أو السياقات الأخرى. يستخدم هذا الدليل مصطلح "طرف ثالث" للإشارة إلى البائعين أو الموردين والمقاولين أو المقاولين من الباطن ومقدمي الخدمات الخارجيين والوكالات الأخرى والاستشاريين ويتضمن اتفاقيات بين طرف ثالث ومتعاقديه من الباطن، وغالبا ما يعرفون باسم المقاولين من الباطن الفرعيين.



لا تهدف المعايير الخاصة بموضوع التعامل مع طرف ثالث إلى معالجة العلاقات أو المصالح أو المشاركات غير المباشرة مع المؤسسة الأساسية، مثل الموظفين أو الشركاء الماليين أو الهيئات الناظمة أو الوكلاء أو الأمناء.

على الرغم من أن المؤسسة الأساسية يمكنها إشراك طرف ثالث للمساعدة في تحقيق واحد أو أكثر من أهداف أعمالها، إلا أن المؤسسة الأساسية تبقى مسؤولة عن المخاطر المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف. إذا كان عقد أو اتفاق طرف ثالث مع المؤسسة يسمح له بالتعاقد من الباطن مع طرف رابع أو آخر "فرعي"، فإن هذه المعايير الخاصة تنطبق عند تقديم خدمات تأكيد على الحوكمة والإشراف على تلك العلاقات المتعاقد عليها من الباطن أيضا. في هذه الحالات، يجب على المدققين الداخليين تطبيق جميع المتطلبات كما هو موضح في نتائج تقييم المخاطر كما يجب توثيق الاستثناءات.

يدخل العمل مع أطراف ثالثة مخاطر يجب تحديدها وتقييمها وإدارتها من خلال عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة المناسبة، كما هو موضح في هذه المعابير الخاصة بموضوع التعامل مع طرف ثالث. إذا فشل طرف ثالث في الأداء وفقا للتعاقد، أو شارك في ممارسات غير أخلاقية، أو تعرض لاضطراب في الأعمال ، فقد تعاني المؤسسة الأساسية من تداعيات ذلك. تشمل فئات وأمثلة المخاطر المتعلقة بالأطراف الثالثة ما يلى:

- التشغيلية، مثل تعطل الخدمة أو عدم تحقيق أهداف العمل.
 - الأمن السيبراني، مثل البيانات الحساسة المخترقة
 - المالية ، مثل إعسار البائع.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية المحلية والوطنية والدولية المعمول بها.
- القانونية، مثل تضارب المصالح والنزاعات والتقاضي لانتهاكات العقود.
- السمعة، مثل الضرر الذي يلحق بالبيئة أو عملاء المؤسسة الأساسية أو عملائها أو أصحاب المصلحة.

تتكون مراحل سير عملية الطرف الثالث من الاختيار والتعاقد والإعداد والمراقبة وانتهاء التعاقد. يجب على المدققين الداخليين مراعاة هذه المراحل عند تقييم متطلبات عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

تقييم وتقدير عمليات حوكمة الطرف الثالث وإدارة المخاطر والرقابة

توفر المعابير الخاصة بموضوع التعامل مع طرف ثالث نهجا متسقا وشاملا لتقييم تصميم وتنفيذ عمليات حوكمة الطرف الثالث وإدارة المخاطر والرقابة. تمثل المتطلبات حدا أدنى من خط الأساس لهذا التقييم في المؤسسة.

الحوكمة: تقييم وتقدير حوكمة الطرف الثالث

المتطلبات:

يجب على المدققين الداخليين تقييم الجوانب التالية لحوكمة المؤسسة للأطراف الثالثة، بما في ذلك إشراف مجلس الإدارة:

أ. يتم وضع نهج رسمي وتنفيذه ومراجعته بشكل دوري لتحديد ما إذا كان سيتم التعاقد مع طرف ثالث للمساعدة في تحقيق هدف العمل من خلال توفير منتج أو خدمة. ويتضمن هذا النهج معايير مناسبة لتحديد وتقييم الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف.



- ب. يتم وضع السياسات والإجراءات والعمليات لتحديد وتقييم وإدارة العلاقات والمخاطر مع الجهات الخارجية طوال دورة مراحل سير عملية الطرف الثالث. تتماشى السياسات والإجراءات والعمليات مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها ويتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري لتعزيز بيئة الرقابة.
 - ت. يتم تحديد أدوار ومسؤوليات إدارة التعامل مع الطرف الثالث داخل المؤسسة، مع تحديد من يختار الأطراف الثالثة ويوجهها
 ويديرها ويتواصل معها ويراقبها بالإضافة إلى من يجب إبلاغه بأنشطة الطرف الثالث. توجد عملية للتأكد من أن الأفراد المكافين بأدوار ومسؤوليات الطرف الثالث لديهم المعرفة والمهارات والقدرات المناسبة.
 - ث. يتم تحديد بروتوكولات الاتصال مع أصحاب المصلحة المعنيين وتشمل الإبلاغ عن حالة الأداء والمخاطر وامتثال الأطراف الثالثة ذات الأولوية. قد يشمل أصحاب المصلحة المعنيون مجلس الإدارة والإدارة العليا والعمليات وإدارة المخاطر والموارد البشرية وأمن المعلومات والشؤون القانونية والامتثال والمشتريات وغيرها.

إدارة المخاطر: تقييم وتقدير إدارة مخاطر الطرف الثالث

المتطلبات:

يجب على المدققين الداخليين تقييم الجوانب التالية لإدارة مخاطر الطرف الثالث في المؤسسة:

- أ. عمليات إدارة المخاطر للأطراف الثالثة موحدة وشاملة ، وتشمل أدوارا ومسؤوليات محددة ، وتعالج بشكل كاف المخاطر الرئيسية (مثل المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية والأمن السيبراني والامتثال والسمعة والأخلاقية والاستدامة والجيوسياسية والقانونية). تتم مراقبة الالتزام بالعمليات وتنفيذ الإجراءات التصحيحية لأى انحرافات.
- ب. يتم تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأطراف الثالثة طوال مراحل سير عملية الطرف الثالث. يستخدم تقييم المخاطر لتصنيف وترتيب الأطراف الثالثة وتحديد أولويات الاستجابات للمخاطر. تتم مراجعة التقييم وتحديثه بشكل دوري.
- ت. الاستجابات للمخاطر كافية ودقيقة ، وتتناسب مع الترتيب. يتم تنفيذ الاستجابات للمخاطر ومراجعتها والموافقة عليها ورصدها و تقييمها و تعديلها حسب الحاجة.
- ث. هناك عمليات لإدارة وتصعيد القضايا التي تنشأ عن أطراف ثالثة عند الضرورة، وضمان المساءلة عن النتائج وزيادة احتمالات تحقيق شروط العقود أو الاتفاقات الأخرى. إذا فشل طرف ثالث في الاستجابة للمخاوف المتصاعدة ، فستكون هناك عمليات للمعالجة بما في ذلك إنهاء التعاقد.

الضوابط: تقييم وتقدير عمليات الرقابة التابعة لطرف ثالث

المتطلبات:

يجب على المدققين الداخليين تقييم الضوابط التالية للأطراف الثالثة ذات الأولوية، بما في ذلك عمليات الإدارة للتقييم والمراقبة المستمرة للأطراف الثالثة في المؤسسة:

- أ. تصف دراسة الجدوى الموثقة والمعتمدة أو أي وثيقة أخرى ذات صلة الحاجة إلى العلاقة مع طرف ثالث وطبيعتها.
- ب. يتم تطبيق العناية الواجبة بشكل متين لكيفية تحديد الأطراف الثالثة واختيارها. تتضمن العملية معايير لجوانب مهمة ، مثل مراجعة بروتوكولات الأمن السيبراني ، وإجراء فحوصات الخلفية المالية ، والتحقق من التفاصيل المصرفية.



- ت. يتم تنفيذ التعاقد والموافقة وفقا لسياسات وإجراءات وعمليات إدارة مخاطر الطرف الثالث في المؤسسة وتشمل التعاون مع القطاعات المناسبة من المؤسسة.
- ث. تتم مراجعة العقود أو الاتفاقيات النهائية والموافقة عليها من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدائرة القانونية والامتثال عند الاقتضاء؛ موقعة من قبل الأفراد المصرح لهم من كلا الطرفين. وحفظ العقود بشكل آمن. يتم تسمية مدير العقود أو شخص إدارى محدد كمسؤول عن جميع العقود.
 - ج. يتم الاحتفاظ بقائمة دقيقة وكاملة وحديثة لجميع العلاقات مع الأطراف الثالثة، في نظام مركزي لإدارة عقود.
 - ح. يتم إنشاء عمليات تعريف وإعداد موثقة لتمكين الأطراف الثالثة من الوفاء بشروط العقد أو الاتفاقية، واتباعها بدقة.
- خ. توجد عمليات مراقبة مستمرة لتقييم ما إذا كانت الأطراف الثالثة ذات الأولوية تعمل وفقا لشروط العقد أو الاتفاقية طوال مراحل سير عملية الطرف الثالث، وتفي بالالتزامات التعاقدية. وتشمل العمليات التحقق من موثوقية المعلومات المقدمة وإعادة تقييم الأداء بشكل دوري وكلما تغيرت الاتفاقية.
 - د. يتم وضع البروتوكولات لبدء الإجراءات التصحيحية إذا فشل طرف ثالث في تلبية التوقعات أو شكل مخاطر متزايدة أو غير
 متوقعة. تتضمن البروتوكولات تصعيد الحالات وفقا لخطورتها، وإجراء مراجعات ما بعد الواقعة، وتحليل السبب الجذري
 للواقعة.
 - ذ. تتم مراقبة تواريخ تجديد العقد ، ويتم اتخاذ إجراءات التجديد حسب الضرورة.
 - ر. بالنسبة للأطراف الثالثة ذات الأولوية، يتم تنفيذ خطة رسمية للانتهاء من العقود ومتابعتها. تتضمن العمليات كيفية:
 - إنهاء التعاقد مع الطرف الثالث.
 - استبدال الطرف الثالث إذا لزم الأمر.
 - إعادة أو إتلاف البيانات الحساسة للمؤسسة المخزنة لدى الطرف الثالث.
 - إلغاء وصول الطرف الثالث إلى أنظمة وأدوات ومرافق المؤسسة

نبذة عن المعهد الدولي للمدققين الداخليين

المعهد الدولي للمدققين الداخليين (IIA) هو جمعية مهنية دولية تخدم أكثر من 255,000 عضو عالمي وقد منحت أكثر من 200,000 شهادة مدقق عام 1941، وهو معترف من 200,000 شهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) في جميع أنحاء العالم. تأسس المعهد في عام 1941، وهو معترف به في جميع أنحاء العالم كرائد في مهنة التدقيق الداخلي وفي المعايير والشهادات والتعليم والبحث والتوجيه الفني. لمزيد من المعلومات، قم بزيارة www.theiia.org.

حقوق النشر

© 2025 المعهد الدولي للمدققين الداخليين، كل الحقوق محفوظة. للحصول على إذن للنشر، يرجى الاتصال .copyright@theiia.org

قام بترجمة هذا المستند الى اللغة العربية فريق عمل من جمعية المدققين الداخليين في لبنان برئاسة ناجي فياض

فير اير 2025

